

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٧٢

باتشاء وتعديل بعض كراسي الأستاذية بجامعة عين شمس

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات بجمهورية مصر العربية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى للجامعات ؛

قرر :

مادة ١ - إنشاء كرسي اللغة الإيطالية وآدابها بكلية الآداب بجامعة عين شمس .

مادة ٢ - تعديل اسم كرسي الكيمياء الطبيعية بكلية العلوم بجامعة عين شمس إلى كرسي الكيمياء التطبيقية .

مادة ٣ - على وزير التعليم العالي تنفيذ هذا القرار ما صدر به من مرسوم الجمهورية في ١٩ ربيع الأول سنة ١٣٩٢ (٣ مايو سنة ١٩٧٢)
أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٧٢

باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن مجلس القنائم

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن مجلس القنائم ؛

قرر :

مادة ١ - يستمر العمل بأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه لمدة سنة أخرى اعتباراً من ٢٩ مارس سنة ١٩٧٢

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر به من مرسوم الجمهورية في ١٩ ربيع الأول سنة ١٣٩٢ (٣ مايو سنة ١٩٧٢)
أنور السادات

الحد البحري الغربي : بعضه المقار رقم ١٢ تنظيم شارع أحمد فايد ياننا وبعضه شارع أحمد فايد وبعضه المقار رقم ١١ تنظيم بنفس الشارع المقار رقم ٨ شارع يوسف وبعضه شارع يوسف وتماه المقار رقم ١٢٥ تنظيم بشارع محرم بك ملك الدكتور لويس فهمي اصحق وآخرين بطول ٧٥,٨٢ متر .

الحد القبلي الشرقي : بعضه ٢٨ تنظيم بشارع الرصافة وبعضه ٢٨ مكر بنفس الشارع وبعضه ٢٨ (١) تنظيم بنفس الشارع وبعضه ٤ مكر تنظيم بنفس الشارع وبعضه المقار ٢٨ (ب) تنظيم بنفس الشارع وبعضه المقار ٤ تنظيم بشارع ابن محاسن وتماه المقار رقم ٦ تنظيم بشارع ابن محاسن بنفس الشارع من أربعة خطوط الأول بطول ٥٣,٦٧ متراً ، والثاني ٣٤,٨٢ متراً والثالث ٣٠,٤٥ متراً والرابع بطول ٩,٦٤ متراً .

الحد القبلي الغربي : بعضه المقار ٧٦ تنظيم بشارع السيدة فاطمة وبعضه بشارع السيدة فاطمة وبعضه بشارع ولي حلمي بك وتماه شارع محفوظ بك منكمس من ثلاثة خطوط الأول : ٥٢,٧٠ متراً ، والثاني بطول ١٠,٠٤ متراً ، والثالث بطول ٨ أمتار .

وهذا المقار ملك السيدة زينب خالد عبد الرحمن ولها أملاك أخرى وهي من كبار الملاك وقد رفضت تزوج الملكية .

وقد وافق السيد محافظ الاسكندرية على تقرير المنفعة العامة والاستيلاء على المقار بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٤

ومن حيث إن المادة الأولى من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بترح الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على المقارات نصت على أن يكون تقرير منصفة المنفعة العامة أو التصريح للجهة المستلمة من وجود نفع عام بالنسبة للمقارات المراد تزوج ملكيتها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث إن الأمر يقتضى الاستعمال محافظة على صالح المرفق وحسن سيره .

لذلك ، يشرف وزير التربية والتعليم بمرض مشروع القرار المرافق .

رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره ما

على عبد الرازق